منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية

هي مجموعة الأساليب المتبعة والخطوات المحددة التي يقوم بها الباحث القانوني العلمي بهدف دراسة وتفسير المواضيع المندرجة في مجال العلوم القانونية, ويقوم فيها الباحث بعد تحديد المشكلة القانونية بالبحث حولها وما يدخل بها من قوانين ودساتير معينة للتوصل إلى نتائج واقعية لتلك المشكلة.

إن منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية تعتبر من المتطلبات الأساسية لعمل الباحث القانوني في مجالات البحث القانوني النظري أو البحث القانوني العملي, و يتضمن البحث القانوني عدة نقاط يجيب أن تتوفر ليتمكن الباحث من إعداد بحث في مجال العلوم القانونية وتلك النقاط تتكون من ثلاث أمور وهي ما يلي:

أولاً أن يكون الباحث الذي يقوم بالبحث في مجال العلوم القانونية مختصاً بالقانون كالمشرع أو الفقيه أو القاضي أو المحامي أو طالب القانون، فهو عليه العمل على أسس مفترضة، ويقوم بجمع قاعدة بيانات بحثية يستنتج منها المعلومات النهائية للبحث القانوني.

ثانياً أن تكون فكرة البحث حول المشاكل المتعلقة بالعلوم القانونية، والمعضلات القانونية التي لا يوجد حل محدد لها أو يتداخل في البت فيها عدة قوانين ودساتير وتشريعات مختلفة والتي تؤدي إلى وجود عدة نتائج وأحكام مختلفة أيضاً.

ثالثاً أن يقوم الباحث القانوني بدراسة شاملة كافية ووافية لمصادر القوانين والدساتير والنصوص القانونية المتعلقة بموضوع البحث العلمي المراد إجراءه، وأن يقوم في نهاية البحث بذكر تلك القوانين والدساتير والتشريعات التي اعتمد عليها كمصادر للبحث.

اقسام البحث القانوني:

ينقسم البحث القانوني إلى قسمين رئيسين وهما ما يلي:

أولاً البحث القانوني النظري وهو البحث الذي يقوم به الباحث حول مشكلة أو معضلة قانونية يراها الباحث القانوني وليس من معضلة جارية أو عملية، كأن يقوم الباحث بإعطاء رأيه حول موضوع قانوني معين أو نص دستوري ما، أو حول معضلة مفترضة يتوقعها الباحث ويقول بالعمل عليها ودراستها بدقة للتوصل إلى الحلول المناسبة لها، والتي يمكن الاعتماد عليها لاحقاً.

ثانياً البحث القانوني العملي: وهو البحث الذي يقوم به الباحث حول مشكلة قانونية حاصلة وجارية على أرض الواقع ، ويقوم فيها القانونيون بإبداء الرأي وإعطاء التفسيرات المناسبة لتلك الحالة، ودراستها بشكل كبير للوصول إلى أفضل نتيجة لتلك المعضلة.

مناهج المنهجية القانونية:

إن منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية تعتبر هي مجموعة الخطوات المتبعة من قبل الباحث في المجال القانوني لإظهار رأيه في معضلة قانونية ما، تندرج المنهجية القانونية على عدة مناهج علمية مختلفة والتي هي ما يلي:

1- المنهج القانوني التاريخي :

ويعد من المناهج القانونية المشهورة والمعروفة، حيث يقوم الباحث بالبحث حول المعضلة القانونية في القوانين والدساتير والتشريعات السابقة، ودراسة تطور هذه القوانين والدساتير، والمعضلات السابقة التي تم البحث فيها سابقاً في نفس الموضوع أو بقضايا مشابهة لها.

2- منهج المقارنة القانوني:

حيث يقوم الباحث في هذا المنهج بالمقارنة بين القوانين والدساتير والتشريعات بين بلدين أو عدة بلدان، أو المقارنة بين تلك القوانين والقوانين الدولية، وتكون الغاية من هذه المقارنات هي تحديث وتطوير القوانين والدساتير والتشريعات في الدولة أو المنطقة التي يعمل بها الباحث.

3-منهج التحليل القانوني:

ويعتبر المنهج التحليلي في العلوم القانونية من المناهج الرائدة وواسعة الاستخدام في مجال البحث العلمي في العلوم القانونية، حيث يقوم الباحث بتقسيم المعضلة القانونية التي يعمل عليها بحسب القوانين والتشريعات التي تدخل في حكمها،

والعمل على كل قسم قانوني على حدى، لإيجاد الحل الأفضل للمعضلة التي يقوم الباحث بدراستها، والتي يحاول بها الباحث أن يكون ذلك الحل يتماشى مع جميع تلك القوانين والدساتير إن أمكن، أو أن يختار الحل الأفضل والأكثر موضوعية من بين تلك القوانين التي بحث فيها.

4-المنهج القانوني الجدالي:

ويعتبر هذا المنهج من المناهج القانونية القديمة والتي لا زالت تستخدم في العلوم القانونية حتى يومنا هذا، حيث يقوم الباحث بوضع عدة تفسيرات أو حلول للمعضلة القانونية التي يعمل عليها، وإجراء نقاش حولها واختيار الحل الأفضل لتلك المعضلة والذي يكون ذا موضوعية عالية والأكثر عدلاً حول تلك المعضلة.

5- المنهج القانوني الاستدلالي:

ويمكن أن يسمى أيضا بالمنهج القانوني الاستنتاجي،فهو يقوم على فكرة الاستنتاج،حيث يقوم الباحث في هذا المنهج باستنتاج حل للمعضلة والاستدلال إلى هذا الحل عبر الاعتماد على معارف معينة ودراسات سابقة, وبالاعتماد على إحدى هذه المناهج القانونية يقوم الباحث بالعمل على حل المعضلة القانونية التي تواجهه وكتابة البحث القانوني الذي قام به والنتائج التي توصل إليها وتتم كتابة البحث القانوني بعدة خطوات مدروسة والتي تكون كما يلي:

- كتابة عنوان مناسب لموضوع البحث القانوني ،حيث يجب أن يعبر هذا العنوان عن فكرة البحث بشكل عام وأن يكون هذا العنوان بسيطا قدر الإمكان وواضحا ومعبرا.
- ثم يقوم الباحث بإعداد مقدمة للبحث القانوني تعبر عن سبب القيام بهذا البحث ودوافعه القانونية،فالمقدمة تعطي لقراء البحث فكرة واضحة وجيدة حول أهمية موضوع البحث القانوني.
- ثم يحدد الباحث القانوني الهدف من ذلك البحث والمنهج القانوني المعتمد والذي قام بالعمل عليه ،ويدون ما استخدمه في البحث من قوانين ودساتير وتشريعات وماهي النتائج المنبثقة عن البحث والحلول التي توصل إليها حول المعضلة القانونية التي عمل عليها ،ومن الممكن أن يدون الباحث بعد الانتهاء من تدوين النتائج التي توصل إليها بعض المقترحات والتوصيات حول موضوع البحث القانوني ليتم العمل عليها فيما بعد.
- ثم يقوم الباحث القانوني بكتابة خاتمة البحث والتي تعبر عن رأيه وعمله باختصار وتوصياته الخاصة، ومن ثم يدون مصادر التشريع والقوانين التي استخدمها في بحثه.

وبهذا يكون الباحث قد أنهى كتابة البحث العلمي القانوني بطريقة مدروسة وعلى منهج علمي صحيح مع مراعاة أن تتم هذه العملية بلغة نحوية صحيحة وواضحة.

المرجع:

منهجية البحث في العلوم القانونيةhttps://mobt3ath.com/dets.php?page